E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TDD/2015/WG.1/Report
25 February 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة عمل حول تحفيز الأمان في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية
مسقط، 8-9 كانون الأول/ديسمبر 2014

موجز

عُقدت ورشة العمل حول تحفيز الأمان في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2014 في مسقط، عمان، بالتعاون مع المركز الإقليمي للأمن السيبراني للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-RCC)، وهيئة تقنية المعلومات في عُمان، وبرعاية وزارة المالية العُمانية. وهدفت إلى بناء القدرات الوطنية في المنطقة العربية في مجال الأطر التنظيمية والمؤسساتية من أجل تعزيز الأمن السيبراني ومواجهة الجرائم السيبرانية.

وتضمنت ورشة العمل جلسة حول الأطر الإجرائية لتنفيذ قوانين الجرائم السيبرانية من أجل تعزيز الأمان على الإنترنت في المنطقة العربية، تضمنت استعراضاً لدراسة الإسكوا "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية: توصيات سياساتية". وتقترح هذه الدراسة إطاراً إقليمياً متكاملاً لتعزيز الأمان السيبراني ومواجهة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية يشمل الجوانب السياساتية والقانونية والإجرائية والتنظيمية المطلوبة، كما يؤكد على أهمية التعاون مع القطاع الخاص، وعلى ضرورة التوعية والتدريب المتخصص، ويشدد على ضرورة التعاون الإقليمي والدولي من أجل تعزيز الحماية والأمن على الفضاء السيبراني. كما تضمنت ورشة العمل جلسات خاصة حول دراسات حالة خاصة بالأطر القانونية الخاصة بالجرائم السيبرانية، وأخرى حول وضع الأمان السيبراني في الدول العربية. وتخلل الورشة جلسة حول التحديات الجديدة الناجمة عن التكنولوجيات الناشئة والأدلة الرقمية، وأخرى حول المبادرات الإقليمية الخاصة بتحفيز الأمان في المنطقة العربية. وتضمنت الجلسات تبادل الأفكار والمعارف والممارسات الجيدة بشأن القضايا المتصلة بالجرائم السيبرانية، بما في ذلك سلامة الأطفال على الخط والتهديدات السيبرانية ضد المرأة.

حضر ورشة العمل أكثر من ثمانين مشاركاً من اثني عشر بلداً عربياً. وقد مثل المشاركون الحكومات وتحديداً وزارات وهيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزارات العدل، بالإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وحضر الورشة أيضاً بعض الخبراء من منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية.

المحتويات

المرفقات

مقدمـة

1- مع تطور العصر الرقمي وتنامي المساعي إلى تطوير الاقتصاد المبني على المعرفة، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة أساسية في توليد المعرفة، وحفظها، ومعالجتها، وتبادلها، تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذه التكنولوجيا أهمية كبرى في المنطقة العربية في دفع عجلة التنمية المستدامة، وإتاحة فرص عمل جديدة للشباب، وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد شهد هذا المجال ازدياداً كبيراً في أعداد مستخدمي الإنترنت، وفي انتشار الأجهزة النقالة الذكية، وفي النفاذ إلى خدمات الحزمة العريضة النقالة، حتى تخطى عدد مستخدمي الإنترنت ثلاثة مليارات مستخدم على مستوى العالم في عام 2014. إلا أن الانفتاح الذي يتسم به الفضاء السيبراني جعل من مستخدميه عرضة للتعديات، وضحايا للأنشطة الإجرامية التي يرتكبها المجرمون ومخترقو الشبكات. ومن هنا ضرورة العمل على وضع الأطر القانونية والتنظيمية والإجرائية اللازمة لمواجهة المخاطر السيبرانية، وتوعية المؤسسات والأفراد بآثارها على أعمالهم وحياتهم الشخصية.

2- وقد باشرت الإسكوا منذ عام 2007 بإعداد دراسات وتنظيم أنشطة لتحديد ملامح التشريعات السيبرانية في المنطقة وتحفيز تطويرها. ونفذت بين عامي 2009 و2012 مشروعاً إقليمياً بعنوان "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" بهدف تعزيز وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، من أجل بناء قطاع متين ومستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أبرز مخرجات المشروع مجموعة إرشادات وضعتها الإسكوا في مجال التشريعات السيبرانية، اعتمدتها عشر دول عربية في تحديث أطرها التشريعية السيبرانية، وعدد من اجتماعات الخبراء وورش العمل الخاصة ببناء القدرات، والدراسات المتخصصة والخدمات الاستشارية التي تم تنفيذها خلال المشروع. وقد تلى المشروع صياغة مذكرة سياساتية لتطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية.

3- ونُظمت ورشة العمل حول تعزيز الأمان في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية برعاية وزارة المالية العُمانية، وبالتعاون مع المركز الإقليمي للأمن السيبراني للاتحاد الدولي للاتصالات، وهيئة تقنية المعلومات في عُمان. وقد استضاف المركز الإقليمي فعاليات الورشة في فندق هرمز في العاصمة العمانية مسقط. وهدفت الورشة إلى بناء قدرات صانعي القرار في الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في مجال الأطر الإجرائية لتنفيذ قوانين الجرائم السيبرانية، وكيفية مواجهة هذه الجرائم من أجل تعزيز الأمان على الإنترنت. واستعرضت ورشة العمل بعض دراسات الحالة حول الأطر القانونية لمكافحة الجرائم السيبرانية، وناقش المشاركون فيها التحديات الجديدة الناجمة عن التكنولوجيات الناشئة، وتبادلوا الأفكار والمعارف والممارسات الجيدة بشأن القضايا المتصلة بالجرائم السيبرانية، بما في ذلك سلامة الأطفال على الخط والتهديدات السيبرانية ضد المرأة. وقد انطلقت ورشة العمل من مسودة دراسة الإسكوا لعام 2015 المعنونة "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية: توصيات سياساتية" التي تتضمن نظرة تحليلية للوضع الراهن إقليمياً ودولياً، ووسائل تعزيز وتنسيق الجهود لمكافحة جرائم الفضاء السيبراني وضمان سلامته، إضافة إلى إطار توجيهي سياساتي من أجل تعزيز الأمان السيبراني.

4- حضر ورشة العمل أكثر من ثمانين مشاركاً من اثني عشر بلداً عربياً هي الأردن، والبحرين، وتونس، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، وفلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. فمثلوا حكوماتهم، ولاسيما وزارات وهيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووزارات العدل، بالإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وبعض منظمات الأمم المتحدة، ولاسيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والاتحاد الدولي للاتصالات.

أولاً- التوصيات

5- خلصت ورشة العمل إلى التوصيات التالية:

(1) متابعة العمل على سد الفجوة في مجال التشريعات السيبرانية المتخصصة في الدول العربية، وخاصة تلك المرتبطة بالقواعد الموضوعية، ولا سيما الركن المادي للجريمة السيبرانية (الركن الإلكتروني)، والقواعد الإجرائية، بما فيها اعتماد الدليل الرقمي الجنائي من ضمن وسائل الإثبات الجزائي؛

(2) حث الحكومات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق التشريعات السيبرانية في الدول العربية؛

(3) تدريب القضاة والمحامين وجميع العاملين في الأجهزة الخاصة بمواجهة الجرائم السيبرانية على تطبيق قوانين الجرائم السيبرانية، لاسيما لناحية الأدلة الرقمية وطرق جمعها وخصوصياتها؛

(4) تفعيل التعاون القضائي في مجال التحقيقات الجزائية وذلك من خلال "الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات"؛

(5) تشكيل لجان وطنية خاصة بالجرائم السيبرانية وإنشاء أجهزة متخصصة في الكشف عن الجرائم السيبرانية في الدول التي ليس لديها مثل هذه الأجهزة، وتفعيل عمل هذه الأجهزة وتدريب عناصرها تدريباً دورياً متخصصاً على التطورات التكنولوجية والمخاطر التي قد تنشأ عنها، وعلى طرق جمع الأدلة الرقمية؛

(6) تنسيق التشريعات السيبرانية على المستوى العربي، بالاستعانة بإرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية، وتحفيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول العربية في مواجهة الجرائم السيبرانية وزيادة الأمان في مجتمع المعلومات؛

(7) الاستعانة بالإطار الإقليمي الذي اقترحته الإسكوا من أجل توفير الأمان في الفضاء السيبراني على المستويين الوطني والإقليمي، نظراً لشموله وملاءمته لدول المنطقة في مواجهة المخاطر السيبرانية؛

(8) حث الدول العربية على التعاون مع المركز الإقليمي للأمن السيبراني للاتحاد الدولي للاتصالات في عمان لتعزيز التفاعل والتعاون بين المراكز الوطنية للأمن السيبراني، والاستجابة لطوارئ الحواسيب (CERTs) في الدول العربية؛

(9) تشجيع المجتمع والشباب على الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومصادر الإنترنت ومنصات الهواتف المحمولة، لما لها من أثر إيجابي في التعليم والتعلم والتطوير المعرفي والابتكار، مع التنبه إلى محاذير هذه التكنولوجيات؛

(10) تنظيم حملات توعية لمختلف فئات المجتمع، وخاصة الشباب والأطفال، حول المخاطر السيبرانية الناشئة، وحول الإجراءات التي يمكن أن تحميهم وتحمي أجهزتهم من هذه المخاطر؛

(11) ضرورة تعاون القطاع العام مع مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة مقدمي خدمات الإنترنت، نظراً لدورهم الهام في جمع المعلومات التي تساعد في التحقيقات، وتحديد القرائن، والكشف عن الجرائم السيبرانية. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى دور القطاع الخاص في حماية الأفراد والمؤسسات والهيئات على الفضاء السيبراني من خلال تطوير برمجيات خاصة لحماية التجهيزات والبنى الأساسية والشبكات من المخاطر الإلكترونية؛

(12) إيلاء أهمية خاصة لحماية الأطفال على الإنترنت، وتشجيع الدول العربية على اعتماد الإطار القانوني الإقليمي لحماية الأطفال على الإنترنت والذي وضعه المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك على المستويين الوطني والإقليمي، وحث مقدمي الخدمات على توفير آليات واستخدام برمجيات لحماية الأطفال على الإنترنت؛

(13) إيلاء أهمية خاصة لحماية المرأة من الجرائم والاعتداءات المرتكبة في الفضاء السيبراني بعد أن تبين أنها ضحية لمثل هذه الجرائم؛

(14) تشجيع الدول العربية على إحداث مخابر للبحث الجنائي الشرعي الرقمي لحفظ الأدلة الرقمية وتحليلها وتوثيقها؛

(15) التنويه بأهمية إنشاء شرطة إقليمية على المستوى العربي (Arabpol)، على غرار الإنتربول (Interpol)، واليوروبول (Europol)، من ضمن مهامها الكشف عن الجرائم السيبرانية؛

(16) ضرورة توحيد المصطلحات فيما بين الدول العربية في مجال التشريعات السيبرانية والجرائم السيبرانية، وذلك من أجل تسهيل التعاون والتفاعل بين الأجهزة القضائية والجنائية والمراكز الوطنية والإقليمية للأمن السيبراني، والاستجابة لطوارئ الحواسيب؛

(17) تحفيز المراكز الوطنية للاستجابة لطوارئ الحواسيب (CERTs)، أو أي جهة معنية بالجرائم السيبرانية في الدولة، على جمع إحصاءات وبيانات حول الجرائم السيبرانية مع بيان نوعها، وتحديد الفئة المستهدفة بها، وعلى جمع بيانات تبين أعمار الضحايا وجنسهم؛

(18) إنشاء قاعدة معلومات قانونية حول التشريعات السيبرانية والأمن السيبراني، وقاعدة بيانات عربية حول الجرائم السيبرانية ومرتكبي هذه الجرائم؛

(19) تبادل الخبرات فيما بين الدول العربية من خلال تنظيم اجتماعات إقليمية وورشات عمل دورية، ومن خلال تنظيم زيارات تخصصية فيما بين الدول العربية؛

(20) اعتماد يوم للإبحار الآمن في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية، وذلك لتوعية الأفراد وحثهم على تطوير مهاراتهم في مجال الاستخدام الآمن للفضاء السيبراني؛

(21) تحفيز التعاون بين جميع الجهات المعنية بمجتمع المعلومات في المنطقة العربية من أجل تحسين الأمان في الفضاء السيبراني، مع تحديد دور كل جهة على الشكل التالي:

- للمشرع وللحكومات دور في وضع التشريعات السيبرانية وتطبيقها، وفي تمويل التجهيزات والتدريب؛
- للقطاع الخاص دور في تطوير واستخدام الأدوات التكنولوجية اللازمة لتطبيق التشريعات السيبرانية، وتأمين الحماية للبنى الأساسية، والمساهمة في توفير الأمان للأفراد على الفضاء السيبراني؛
- للمنظمات غير الحكومية دور في التوعية بالتشريعات والمخاطر السيبرانية، وبالعنف ضد المرأة على الفضاء السيبراني؛
- للمنظمات الدولية دور في وضع الأطر العامة للأمان ومواجهة المخاطر السيبرانية، وفي تحفيز التعاون الإقليمي والدولي وتبادل القصص الناجحة.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

6- قسمت ورشة العمل إلى ست جلسات تناولت الإطار الإقليمي لتعزيز الأمان في الفضاء السيبراني، ووضع الأطر القانونية والتشريعية للفضاء السيبراني في الدول العربية، إضافة إلى الجوانب التقنية للانتهاكات السيبرانية ودور فرق الاستجابة لطوارئ الحاسوب.

ألف- الإطار الإقليمي لتعزيز الأمان السيبراني ومواجهة الجرائم السيبرانية

7- ترأست هذه الجلسة السيدة نبال إدلبي، رئيسة قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا. فبينت أن ورشة العمل هذه تأتي استكمالاً لجهود الإسكوا في مجال تطوير التشريعات السيبرانية وتنسيقها وتطبيقها من أجل تعزيز الثقة بالفضاء السيبراني في المنطقة العربية.

8- وقدم السيد وسيم حجار، رئيس قسم المعلوماتية في وزارة العدل اللبنانية، وخبير مستشار لدى الإسكوا، عرضاً مفصلاً حول مسودة دراسة الإسكوا المعنونة "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية: توصيات سياساتية". وتعرض هذه الدراسة التوجهات العالمية في مكافحة الجرائم السيبرانية بما في ذلك وضع قوانين وطنية وآليات لتنفيذها وتنسيقها بين البلدان، إضافة إلى الجانب المتعلق بالسياسات، ودور المؤسسات العامة والخاصة في تطوير التقنيات اللازمة للحماية من المخاطر السيبرانية. وتتوسع في تحليل الفوارق والتحديات التي تواجه المنطقة العربية في مجموعة من المحاور. ثم استعرض السيد حجار الجزء الأساسي من الدراسة، وهو إطار عمل للأمان في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية. يتضمن هذا الإطار مجموعة من التوصيات في مجال السياسات والتشريعات، وتوصيات تفصيلية حول سبل تطبيق القوانين في الدول العربية، وتوصيات خاصة بالتعاون مع القطاع الخاص نظراً لدوره الهام في مكافحة الجرائم السيبرانية. وتتوقف الدراسة أيضاً عند أهمية تحفيز التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي، وأهمية التوعية والتدريب المتخصص في مواجهة الانتهاكات على الفضاء السيبراني.

9- وعرضت السيدة أسما فخري، خبير مكافحة المخدرات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أنشطة المكتب ونطاق عمله وأهدافه. وأشارت إلى أن المكتب بدأ بالاهتمام بالجرائم السيبرانية في عام 2009، وأعد مسحاً دولياً ودراسة شاملة للجريمة السيبرانية في عام 2010، وقد تمحورت هذه الدراسة حول تنوع الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لمواجهة الانتهاكات على الفضاء السيبراني، وأشارت إلى دور الدليل الرقمي وموقعه، وسلطت الضوء على أهمية تنسيق الأطر والقوانين الوطنية، وأهمية بناء القدرات والخبرات المحلية. كذلك استعرضت مجموعة من الخدمات الاستشارية التي يوفرها المكتب في المنطقة العربية كالتقنيات الجنائية وحفظ الأدلة الرقمية.

10- واستعرض السيد سعيد المقبالي، مدير إدارة الادعاء العام لقضايا تقنية المعلومات في عُمان، حالة الجرائم السيبرانية في بلده. فاشار إلى أن هذا النوع من الجرائم ظهر في عام 2000 واستدعى تغييراً في المنظومة التشريعية الوطنية لناحية القوانين والأجهزة والأدوات، كالضبط القضائي وتأهيل خبراء التحقيق. وتطرق العرض إلى أبرز أسباب انتشار الانتهاكات السيبرانية على غرار قلة وعي المستخدم الذي قد يقع ضحية تلك الانتهاكات. أما بالنسبة للقوانين على المستوى الوطني، فقد صدر في عمان قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في عام 2011، لكن تطبيقه لا زال يواجه بعض العوائق كغياب النصوص الإجرائية.

باء- القوانين الوطنية

11- ترأس هذه الجلسة السيد محمد بن عمرو، المكلف بمهمة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات في تونس، فقدم نبذة عن الهدف من الجلسة وخلفية كل من المحاضرين.

12- وعرضت السيدة جنان الخوري، رئيسة القسم الحقوقي في مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، تحليلاً للقانون السوداني الخاص بجرائم المعلوماتية لعام 2007، تضمن تحليلاً نقدياً للجرائم التالية التي ينص عليها القانون وهي: جرائم نظم ووسائط وشبكات المعلومات، والجرائم الواقعة على الأموال والبيانات والاتصالات، وجرائم النظام العام والآداب، وجرائم الإرهاب والملكية الفكرية، وجرائم الإتجار بالجنس البشري وبالمخدرات وغسل الأموال. وتضمن العرض أيضاً تحليلاً لإجراءات تنفيذ القانون بما في ذلك المحكمة المختصة والنيابة والشرطة وحجية الدليل الرقمي أثناء المحاكمات.

13- وتناولت مداخلة السيد حسين الغافري، مدير إدارة الشؤون القانونية في هيئة تقنية المعلومات في عُمان، الجهود التشريعية في السلطنة لمواجهة الجرائم السيبرانية، مبيناً بداية تعريف الجرائم الإلكترونية ومتطلبات مواجهتها. وتناول العرض تطور القانون المعني في عمان ابتداء من قانون الجزاء العماني لعام 1974 الذي خضع لعدة تعديلات كان أهمها تعديل عام 2001 الذي أضاف فصلاً خاصاً بجرائم الحاسب الآلي. إلا أن هذه الفصل ألغي في عام 2011 مع صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات. وصدرت قوانين أخرى خاصة بالاتصالات وبالمعاملات الإلكترونية استرشدت بالاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية والعربية والإقليمية.

14- وقدم السيد مالك الحاج، وهو خبير أول في الأمن السيبراني ومراقبة الطيف في الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان، عرضاً بعنوان "لفضاء سيبراني أكثر أمناً في لبنان". تناول العرض بعض العقبات التي تواجه الحكومة اللبنانية في ضمان الأمان السيبراني على غرار غياب الاستراتيجية الوطنية، ونقص القوانين وضعف حملات التوعية. ثم انتقل إلى جهود الهيئة المنظمة للاتصالات في هذا المجال سواءٌ على مستوى التعاون الدولي، أو على مستوى التوعية المتخصصة، ولا سيما في ما يتعلق بتوعية للأطفال. وعرض

مقترحات لإنشاء الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسوب، والهيئة الوطنية اللبنانية للأمن السيبراني، مبيناً أنها لم تنفَّذ بعد في ظل الوضع الأمني والسياسي في لبنان، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود وتخصيص الميزانيات الجدية لحماية لبنان من مخاطر الهجمات الإلكترونية والحروب السيبرانية.

15- أما عرض السيد محمد الألفي، وهو قاض ومستشار بالاستئناف ورئيس الجمعية المصرية لمكافحة جرائم الإنترنت، فقد تناول الجريمة المعلوماتية في التشريع المصري، وبرنامج رفع الوعي وبناء القدرات على المستوى الوطني. بدأ العرض بنبذة حول خلفية تطور مخاطر الفضاء السيبراني وأثر العولمة وانتشار الإنترنت في زيادة هذه المخاطر. وأوضح أن مصر وافقت على الانضمام إلى الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في عام 2010، كما أقرت عدداً من القوانين التي تسعى إلى تحقيق الأمان في الفضاء السيبراني كقانون الاتصالات، وقانون الطفل، وقانون التوقيع الإلكتروني، وقانون الملكية الفكرية وغيرها من النصوص المتفرقة في القوانين العقابية. غير أن القوانين وحدها غير كافية، إذ هناك حاجة إلى التدريب والتوعية وإنشاء المحاكم المختصة. وتضمن العرض مجموعة من الأمثلة للمواقع التي يقع ضحيتها الكثير من مستخدمي الإنترنت وخاصة المواقع المصرفية أو مواقع الدفع الإلكتروني المزيفة، إضافة إلى أمثلة حول عمليات تزوير المستندات وبطاقات الائتمان والدخول إلى أجهزة الحاسوب.

جيم- الجانب التقني للجرائم السيبرانية

16- ترأس هذه الجلسة السيد فراس بكور، الرئيس التنفيذي لمجموعة إنانا، فأشار إلى التطورات التكنولوجية الحديثة والسريعة، وإلى استغلال مخترقي الشبكات للثغرات التقنية، ولعدم قدرة المستخدمين على مواكبة التطورات التكنولوجية فيخترقون الشبكات والأنظمة والحواسيب ويقومون بأعمال مسيئة للأفراد والمؤسسات.

17- وقدم السيد محمد الألفي عرضاً حول الجرائم الإلكترونية المستحدثة، ركز فيه على نمو مجتمع المعلومات، وتزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها الإنترنت، وبالتالي تنامي المخاطر التي يواجهها المستخدم يومياً. وتضمن العرض مجموعة من الإحصاءات حول المخاطر السيبرانية كترويج وشراء المخدرات عبر بعض مواقع الإنترنت غير القانونية، والإرهاب الإلكتروني. ثم تناول الشق الاجتماعي للمخاطر السيبرانية، على غرار استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لسرقة البيانات الشخصية، أو إرسال رسائل مسيئة، وأثر هذه المخاطر وكيفية الحماية منها. وانتهى العرض بمجموعة من التوصيات على المستوى الإقليمي العربي.

18- ثم قدم السيد وائل عبيد، وهو استشاري في تقانة المعلومات في الجمهورية العربية السورية، عرضاً حول الدليل الرقمي، أي المعلومات المسجلة بشكل رقمي على أجهزة الحاسوب أو الأجهزة الإلكترونية، والتي ترمز إلى الرسائل الإلكترونية والصور والفيديو وغيرها من الملفات التي تم تسجيلها على الجهاز. ويشمل الدليل الرقمي أيضاً المعلومات التي يصدرها الجهاز بشكل آلي، كالسجلات والبيانات الوصفية وبيانات الذاكرة وغيرها. وبين إمكانية الحصول على الدليل الرقمي من جهاز المستخدم أو عبر مخدمات مزود الخدمة خلال عملية التحقيق الجنائي الحاسوبي. وأوضح أن عملية التحقيق الجنائي الحاسوبي تتطلب خبرة تقنية وبوليسية وقانونية، وذلك من أجل القيام بالخطوات الأساسية، كحيازة الدليل الرقمي والحفاظ عليه ومن ثم توثيقة وتحليله، بالإضافة إلى القدرة على استرجاع الأدلة الرقمية في حال مسحها من الحاسوب.

دال- الأمان السيبراني على المستوى الوطني

19- ترأس الجلسة السيد عبد الرحمن الفريح، مدير عام المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات في المملكة العربية السعودية.

20- بدأت الجلسة بعرض للسيد عبد الله الشريدة، محقق جرائم إلكترونية في وزارة الداخلية البحرينية، تحدث عن وضع الجرائم الإلكترونية في البحرين والجهود الوطنية لمكافحتها. فقد أظهرت الإحصاءات ازدياداً في أعداد البلاغات المقدمة، من 72 بلاغاً في عام 2008 إلى 350 بلاغاً في عام 2014 نظراً للأسباب التالية: (أ) الاعتماد الكبير في المعاملات التجارية على الخدمات الإلكترونية، (ب) الاستخدام غير الآمن لشبكات التواصل الاجتماعي، (ج) اتساع مفهوم الحكومة الإلكترونية، (د) اعتماد الأشخاص على تطبيقات الهاتف الذكي. ثم انتقل العرض ليتناول قانون جرائم تقنية المعلومات في البحرين، الذي صدر في عام 2014. وقد تميز القانون بتعريفه الدقيق للمفاهيم المتعددة، وبتحديده الواضح للمسؤوليات التي تقع ضمن اختصاص النيابة العامة، وللإجراءات التي تقع ضمن مسؤوليات قاضي المحكمة. كذلك تناول العرض بعض القضايا التي تم تداولها عام 2014 كالقضايا المالية وقضايا الابتزاز ولجوء المرتكبين إلى إخفاء الأدلة الرقمية أو هوية المستخدم.

21- وتناول عرض السيد محمد رفعت الهراس، المدير التنفيذي للإدارة المركزية لسياسات واستراتيجيات حماية البنى المعلوماتية الحرجة في المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات في مصر، مخاطر نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمن المتوقع أن يؤدي الانتشار الواسع للإنترنت وظهور إنترنت الأشياء إلى ازدياد المخاطر السيبرانية وارتفاع أعداد الضحايا. وأوضح أن النموذج الحالي للحماية من المخاطر السيبرانية يلقي بالمسؤولية على الحكومات والقطاع الخاص والخبراء والتقنيين، إلا أن هذا النموذج يصبح ضعيف الفعالية أمام الأعداد المتنامية من الأجهزة المتصلة بالإنترنت. لذا، يجب أن يكون المواطن هو خط الدفاع الأول، وينبغي توعيته وتدريبه حول كيفية حماية نفسه، وتزويده بالأدوات اللازمة لذلك. وتضمن العرض مجموعة من مكونات برنامج التوعية بالأمن السيبراني وإيجابياته وآليات تطبيقه.

22- ثم قدم السيد يحيى الريوي، رئيس المركز الوطني للمعلومات في اليمن، عرضاً حول الجهود الوطنية لتأسيس مكتب وطني لأمن المعلومات في اليمن، بالتنسيق بين المركز، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والمؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية. من المخطط أن يتم إنجاز المشروع بالتعاون مع الاتحاد الدولي للإتصالات ممثلاً بالشراكة الدولية متعددة الأطراف لمكافحة التهديدات السيبرانية "إمباكت" (IMPACT) على مرحلتين، بحيث تخصص المرحلة الأولى إلى الدراسة والتقييم والتدريب، والمرحلة الثانية للتنفيذ والتشغيل. وبين أن مركز الأمن السيبراني الماليزي قد أبدى استعداده للتعاون مع اليمن من أجل تقديم المعونة الفنية والمشورة.

هاء- المبادرات الإقليمية

23- ترأس هذه الجلسة السيد وسيم حجار، رئيس قسم المعلوماتية في وزارة العدل اللبنانية، وبين أهمية المبادرات الإقليمية في تحفيز التنسيق والتعاون بين الدول، في ضوء الطبيعة الشمولية للفضاء السيبراني والجرائم السيبرانية.

24- تضمن عرض السيدة هانيا صبيدين ديماسي، وهي مساعدة أبحاث في قسم الابتكار التابع لشعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا، معلومات عن الأنشطة الإقليمية التي قامت بها الإسكوا لتنسيق القوانين السيبرانية في المنطقة العربية. وتتضمن هذه الأنشطة مشروع "تنسيق التشريعات السيبرانية من أجل تعزيز مجتمع المعرفة في العالم العربي" الذي نتجت عنه مجموعة من المخرجات منها إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية، وعدد من التقارير الهامة والتوصيات الصادرة عن اجتماعات الخبراء وورش العمل، وخدمات استشارية للدول الأعضاء. وتناول العرض أيضاً وضع قوانين الفضاء السيبراني في الدول العربية، كقانون التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني. وبين أن ورشة العمل الحالية هي استكمال للأنشطة السابقة في مجال تطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، وتختص بالجانب الإجرائي الشديد الأهمية في بناء الثقة بالفضاء السيبراني. وخلص العرض إلى بعض التوصيات الموجهة إلى الدول العربية.

25- وقدمت السيدة رودة الأمير علي، مسؤولة برامج في المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات، عرضاً حول الإطار الإقليمي لحماية الأطفال على الإنترنت. فبينت أن الاتحاد الدولي للاتصالات أطلق مبادرة حماية الأطفال على الإنترنت في عام 2008، في إطار برنامج الأمن السيبراني العالمي، كما أصدر مجموعة من الدراسات، ودليل حماية الأطفال على الإنترنت الموجه لمختلف الفرقاء المعنيين. وأوضحت أن المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات شكل فريق عمل عربي لوضع المبادئ التوجيهية للإطار القانوني لحماية الأطفال على الإنترنت في المنطقة العربية، وقد وضع هذا الفريق بالفعل الإطار ذا الصلة.

26- ثم قدمت السيدة ليز دينير (Lize Denner)، وهي مسؤولة معاونة لتكنولوجيا المعلومات في قسم الابتكار في الإسكوا، عرضاً حول مخاطر الفضاء السيبراني ضد النساء. تناول العرض أنواع المخاطر والتهديدات التي تختلف حسب النوع الجنسي كالتعقب السيبراني، والمضايقة الجنسية عبر الفضاء السيبراني، والابتزاز وغيرها. وتبلغ نسبة المتعرضين للجرائم السيبرانية من الرجال 72 في المائة مقابل 65 في المائة من النساء. أما السلوك العنيف عبر الإنترنت، فيتوجه 95 في المائة منه نحو النساء. وبيّن العرض الآثار النفسية والاجتماعية لهذه الانتهاكات، وضرورة تخصيص آليات قانونية وقضائية وأمنية تراعي حاجات النساء والرجال، إضافة إلى أهمية التوعية المتخصصة للفئات المختلفة من المجتمع.

واو- الجلسة الختامية

27- اختتمت أعمال ورشة العمل في نهاية اليوم الثاني بجلسة للتوصيات التي خلص إليها المجتمعون استناداً إلى النقاشات والمقترحات التي تخللت ورشة العمل. وقد عرضت السيدة نبال إدلبي، رئيسة قسم الابتكار في الإسكوا هذه التوصيات لمناقشتها والتوافق عليها.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- التاريخ والمكان

28- نظمت إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا، وبرعاية وزارة المالية العمانية، ورشة عمل حول تعزيز الحماية والأمن على الفضاء السيبراني في المنطقة العربية وذلك باستضافة من المركز الإقليمي

للأمن السيبراني للاتحاد الدولي للإتصالات يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2014، وبالتعاون مع المركز وهيئة تقنية المعلومات في عُمان.

باء- الافتتاح

29- افتتح السيد بدر الصالحي، المدير العام للمركز الوطني للسلامة المعلوماتية في سلطنة عمان، أعمال ورشة العمل بكلمة رحّب فيها بالحضور وأكد على أهمية الأمن السيبراني لبناء الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي تعزيز مجتمع المعلومات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبين أن ورشة العمل تهدف إلى تسليط الضوء على مخاطر الفضاء السيبراني، وبيان تحديات الأمان السيبراني، والأطر التنظيمية والمؤسسات المطلوبة على المستوى الوطني، إضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. وأشار إلى بعض الإحصاءات الصادرة عن شركة سيمانتك التي قدرت حجم الخسائر بسبب الجرائم السيبرانية بحوالى 110 مليارات دولار أمريكي. وشكر ختاماً وزارة المالية على رعاية ورشة العمل، والجهات المعنية بالتخطيط والتنظيم لهذه الورشة، خاصاً بالشكر الإسكوا والمركز الإقليمي للأمن السيبراني.

30- ثم ألقت السيدة نبال إدلبي، رئيسة قسم الابتكار في إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية، كلمة الإسكوا. فبينت دور الإسكوا عموماً وإدارة التكنولوجيا من أجل التنمية خصوصاً في تفعيل التعاون والتكامل الإقليمي في المنطقة العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضحت أهمية تنظيم ورشة العمل هذه استجابة للحاجة إلى التوعية بالمخاطر الإلكترونية، وضرورة وضع آليات للحماية في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية. فقد أظهر مسح حديث أن مستخدمي الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط هم من أقل المستخدمين حذراً في تفاعلهم مع الغرباء عبر الإنترنت. وأوضحت السيدة إدلبي أن أحد أهداف ورشة العمل هو عرض ومناقشة دراسة الإسكوا "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية: توصيات سياساتية" التي تستكمل أنشطة الإسكوا في تعزيز الثقة والأمان على الفضاء السيبراني، وتنسيق القوانين على مستوى المنطقة العربية. أما تنظيم ورشة العمل فيتزامن مع توسع أعمال إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا ليشمل تعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيات في التنمية.

31- ثم ألقى السيد عمرو مهدي، من المركز الوطني للسلامة المعلوماتية في عمان، كلمة حول أنشطة وإنجازات المركز الذي يسعى إلى تحقيق الأمن السيبراني في السلطنة. وتتضمن هذه الأنشطة تنظيم ورش عمل وحملات توعية، والمشاركة في اجتماعات للخبراء ومؤتمرات وطنية وإقليمية. وشدد السيد مهدي على أهمية التعاون الدولي والإقليمي، مشيراً إلى الالتزام بالبرنامج العالمي للأمن السيبراني (Global Cybersecurity Agenda - GCA) الذي أطلقة الاتحاد الدولي للاتصالات. ونوه بحصول المركز الوطني للسلامة المعلوماتية على جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات عن فئة بناء الثقة والحماية في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

32- وقدم مستشار الإسكوا السيد وسيم حجار خلال جلسة الافتتاح عرضاً موجزاً حول دراسة الإسكوا والإطار الإقليمي المقترح فيها.

جيم- المشاركون

33- حضر ورشة العمل أكثر من ثمانين مشاركاً من اثني عشر بلداً عربياً هي الأردن، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وعُمان، وفلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية

السعودية، واليمن. وبلغت نسبة المشاركين من عمان حوالي 60 في المائة من المجموع مقابل 40 في المائة من الدول العربية، في حين بلغت نسبة مشاركة النساء حوالي 20 في المائة. وقد مثل المشاركون الحكومات، وتحديداً وزارات وهيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزارات العدل في بلدانهم، بالإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وبعض منظمات الأمم المتحدة ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والاتحاد الدولي للاتصالات.

دال- جدول الأعمال

34- وتضمّن جدول أعمال ورشة العمل البنود التالية:

(أ) الافتتاح، تلاه موجز عن دراسة الإسكوا وعرض لأنشطة المركز الوطني للسلامة المعلوماتية في عمان؛

(ب) أطر مكافحة الجرائم السيبرانية من أجل تعزيز الأمان في الفضاء السيبراني؛

(ج) عروض حول الجهود الإقليمية والوطنية لتعزيز الأمان السيبراني؛

(د) الجوانب التقنية للجرائم السيبرانية؛

(ه) التوصيات والجلسة الختامية.

هاء- الوثائق

35- للاطلاع على لائحة الوثائق، انظر المرفق الثاني وكذلك الموقع الإلكتروني للإسكوا: http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=3518E.

المرفق الأول[*]

قائمة باسماء المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

البحرين

السيد عبد الله الشريده
محقق جرائم إلكترونية
وزارة الداخلية
بريد إلكتروني: Am.alshraiedeh@moipolice.b

السيد فواز حسن عيسى الصميم
رئيس قسم الجرائم الإلكترونية
وزارة الداخلية
بريد إلكتروني: info@interior.gov.bh

جمهورية مصر العربية

السيد محمد محمد الألفي
رئيس الجمعية المصرية لمكافحة جرائم الإنترنت
نائب رئيس الاتحاد العربي للتحكيم الإلكتروني
بريد إلكتروني: moelalfy@yahoo.com

السيد أحمد محمد حلمي
مدير إدارة مراقبة المخاطر والتعامل مع الحوادث السيبرانية
المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات
الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات
بريد إلكتروني: ahmed@egcert.eg

السيد محمد رفعت الهراس
المدير التنفيذي للإدارة المركزية لسياسات واستراتيجيات حماية البنى المعلوماتية الحرجة
المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات
الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات
بريد إلكتروني: melharras@egcert.eg

السيد ماجد صبحي سويحة بولس
مستشار بقطاع التشريع
وزارة العدل
بريد إلكتروني: tashre3@gmail.com
judgemagued@yahoo.com

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد نادر الذنيبات
الأمين العام
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
بريد إلكتروني: Nader.Thneibat@moict.gov.j

الكويت

السيد فيصل عبدالله البداح
محلل وثائق ومعلومات
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
بريد إلكتروني: falbedah@cait.gov.kw

السيد عبداللطيف حمد السالم
رئيس قسم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
بريد إلكتروني: aalsalem@cait.gov.kw

السيد خالد عبدالله عيسى المذن
محلل وثائق ونظم معلومات
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
بريد إلكتروني: kalmethen@cait.gov.kw

لبنان

السيد وسيم حجار
القاضي المشرف على مركز المعلوماتية
وزارة العدل اللبنانية
بريد إلكتروني: wassim.hajjar@justice.gov.l

السيد مالك الحاج
خبير أول في مراقبة الطيف/خبير في أمن المعلومات
الهيئة المنظمة للاتصالات
بريد إلكتروني: malek.elhajj@tra.gov.lb

السيدة جنان الخوري
رئيسة القسم الحقوقي في مركز المعلوماتية القانونية
الجامعة اللبنانية
بريد إلكتروني: jkhoury@ul.edu.lb

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

سلطنة عُمان (المشاركون الأساسيون)

السيد بدر الصالحي
المدير العام
المركز الوطني للسلامة المعلوماتية
بريد إلكتروني: cert@ita.gov.om

السيد محمد فراس بكور
الرئيس التنفيذي
مجموعة إنانا، عمان
بريد إلكتروني: ferasbakour@gmail.com

السيد حسين الغافري
مدير إدارة الشؤون القانونية
هيئة تقنية المعلومات
بريد إلكتروني: hussain.alghafri@ita.gov.om

السيد سعيد المقبالي
مدير إدارة الادعاء العام لقضايا تقنية المعلومات
الادعاء العام
بريد إلكتروني: Said.almiqbali@opp.gov.om

السيد عمرو مهدي
المركز الوطني للسلامة المعلوماتية
بريد إلكتروني: cert@ita.gov.om

السيدة عزيزة سلطان الراشدي
مديرة خدمات الأمن السيبراني الاحترافية
هيئة تقنية المعلومات
بريد إلكتروني: aziza.alrashdi@ita.gov.om

السيدة رحمة ناصر البراشدي
خبيرة التدريب والتوعية
المركز الوطني للسلامة المعلوماتية
بريد إلكتروني: Rahma.albrashdi@ita.gov.om

فلسطين

السيد عبد الرحمن سالم
رئيس قسم إدارة شبكة الحاسوب
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
بريد إلكتروني: asalem@pcbs.gov.ps

السيد ابراهيم أبو بكر
رئيس الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ أمن المعلومات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
بريد إلكتروني: i.abubakr@mtit.pna.ps

المملكة العربية السعودية

السيد عبد الرحمن الفريح
المدير العام
المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات
بريد إلكتروني: afriah@citc.gov.sa

السيد مساعد بن عبدالله الظفيري
أخصائي قانوني
هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
بريد إلكتروني: mdhafiri@citc.gov.sa

السودان

السيد ماهر عيسى عثمان عيسى
مستشار قانوني
المركز القومي للمعلومات
بريد إلكتروني: mahiraseel@hotmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيد وائل عبيد
استشاري في تقانة المعلومات
بريد إلكتروني: obeidw@gmail.com

تونس

السيد محمد بن عمر
مكلف بمهمة لدى الوزير
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات
بريد إلكتروني: Mohamed.benamor@mincom.tn

اليمن

السيد يحيى الريوي
رئيس المركز الوطني للمعلومات
بريد إلكتروني: nic@y.net.ye
dralrewi@yemen-nic.info

السيد طارق راصع
مدير أمن الشبكات
الاتصالات اليمنية
بريد إلكتروني: tareqrasa@yemen.net.ye

باء- منظمات دولية

السيدة روده الامير علي
مسؤولة برامج
المكتب الاقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات
بريد إلكتروني: rouda.alamirali@itu.int

السيدة أسما فخري
خبير مكافحة المخدرات
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
بريد إلكتروني: asma.fakhri@unodc.org

جيم- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة نبال إدلبي
رئيسة قسم الابتكار، شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية
الإسكوا
بريد إلكتروني: idlebi@un.org

السيدة هانيا صبيدين ديماسي
مساعدة أبحاث
قسم الابتكار، شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية
الإسكوا
بريد إلكتروني: dimassi@un.org

السيدة ليز دينير
مسؤول معاون لتكنولوجيا المعلومات
قسم الابتكار، شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية
الإسكوا
بريد إلكتروني: denner@un.org

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان
1- الوثائق
- جدول الأعمال
- المذكرة التوضيحية
- مسودة دراسة الإسكوا "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية: توصيات سياساتية"
2- العروض
- دراسة الإسكوا "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية: توصيات سياساتية"
- مسح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول الجرائم السيبرانية
- وضع الجرائم السيبرانية في سلطنة عُمان
- جهود السلطنة التشريعية لمواجهة جرائم تقنية المعلومات
- الجريمة المعلوماتية في التشريع المصري: رفع الوعي وبناء القدرات
- لفضاء سيبراني أكثر أمناً في لبنان
- القانون السوداني الخاص بجرائم المعلوماتية لعام 2007
- الجرائم المعلوماتية المستحدثة
- الدليل الرقمي والجنائيات الحاسوبية (بالإنكليزية)
- قانون الجرائم الإلكترونية في البحرين: التحديات التقنية والإقليمية
- دمج توعية أمن المعلومات في ثقافة الشركات حول البنية الأساسية الحرجة (بالإنكليزية)
- الجهود الوطنية لإنشاء مركز وطني للأمن السيبراني في اليمن
- تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية
- حماية الأطفال على الإنترنت – الإطار الإقليمي
- مخاطر الفضاء السيبراني الموجهة ضد النساء (بالإنكليزية)